

الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي

دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024

The Economic Effects of Energy Price Volatility on the European Union: An Analytical Study of Macroeconomic Indicators During the Period 2010-2024

بعلول نوفل

مكرسي لمياء*

مخبر المحاسبة المالية الجبابة والتأمين، جامعة أم البواقي - الجزائر

مخبر المحاسبة المالية الجبابة والتأمين، جامعة أم البواقي - الجزائر

newfel.baaloul@univ-oeb.dz

mekarssi.lemya@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2025/04/17

تاريخ القبول: 2025/03/17

تاريخ الإستلام: 2025/02/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على أداء اقتصاد الاتحاد الأوروبي في ظل الصراع الروسي الأوكراني خلال الفترة 2010-2024. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تستعرض وتحلل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي. أظهرت نتائج الدراسة أن النزاع تسبب في اضطرابات اقتصادية حادة، حيث أدى ارتفاع أسعار الطاقة سنة 2022 إلى ارتفاع التضخم الذي بلغ ذروته عند 9.3%، كما انخفض رصيد الحساب الجاري بنسبة 68.9% وتفاقم العجز التجاري، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل 0.6%، مما يعكس أثر ارتفاع تكاليف واردات الطاقة على القدرة التنافسية لدول الاتحاد. وعلى الرغم من أن الاقتصاد شهد تعافيا جزئيا في عامي 2023 و 2024 ونموا بنسبة 1.1% و 1.6% على التوالي، إلا أن معدلات التضخم لا تزال مرتفعة مقارنة بمستويات ما قبل الحرب. ورغم استجابة الاتحاد الأوروبي عبر سياسات تنويع مصادر الطاقة ودعم الاقتصاد، إلا أن هذه التدابير لم تكن كافية لمعالجة التحديات الهيكلية طويلة الأمد.

الكلمات المفتاحية: اتحاد أوروبي، صراع روسي-أوكراني، تأثير اقتصادي، أسعار الطاقة، استجابات سياسية.

تصنيفات JEL: O52; F51; Q40; E60.

Abstract:

This study aims to analyse and assess the impact of the rising energy prices on the performance of the European Union's economy in light of the Russian-Ukrainian conflict during the period 2010-2024. The study adopts a descriptive analytical approach by examining key macroeconomic indicators. The results indicate that the conflict caused severe economic disruptions, as the surge in energy prices in 2022 led to a peak inflation rate of 9.3%. Additionally, the current account balance declined by 68.9%, the trade deficit worsened, and real GDP dropped to 0.6%, reflecting the impact of rising energy import costs on competitiveness of EU countries. Although the economy experienced partial recovery in 2023 and 2024, with growth rates of 1.1% and 1.6%, respectively, inflation rates remain high compared to pre-war levels. Although the EU responded through energy diversification policies and economic support, these measures were not sufficient to address long-term structural challenges.

Keywords: European Union; Russian-Ukrainian conflict; economic impact; energy prices; policy responses

Jel Classification Codes: O52; F51; Q40; F60.

* المؤلف المراسل.

الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي

دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024

1. مقدمة:

يمثل الاتحاد الأوروبي (EU) أحد أكبر الكتل الاقتصادية وأكثرها تكاملاً في العالم، حيث يضم صناعات متنوعة، وعلاقات تجارية قوية، وقطاعاً مالياً متطوراً، ويعتمد استقرار الاقتصاد الأوروبي وإنتاجه الصناعي بشكل كبير على توفر مستدام لموارد الطاقة، وخاصة النفط والغاز الطبيعي. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على واردات الطاقة، حيث تعد روسيا المورد الرئيسي للغاز الطبيعي والنفط الخام، فوفقاً لتقرير خدمة الأبحاث البرلمانية الأوروبية (EPRS)، كانت روسيا توفر 24.4% من إجمالي الطاقة المتاحة للاتحاد الأوروبي (EPRS, 2024, p. 6)، وهو ما يعكس مدى اعتماد هذا الأخير على الطاقة الروسية، مما جعل اقتصاده عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة واضطرابات الإمدادات. هذا الاعتماد على واردات الطاقة الروسية لم يؤثر فقط على الأسعار، بل كشف أيضاً عن هشاشة الاتحاد الأوروبي أمام الصدمات الجيوسياسية. فقد ذكر تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية (IEA) لسنة 2022، أن الاعتماد المفرط على مورد واحد للطاقة يعرض الأمن الاقتصادي والسياسي للخطر، ويجب على الاتحاد الأوروبي تنويع مصادر الطاقة الخاصة به بشكل عاجل (IEA, 2022). بالإضافة إلى ذلك، أشارت دراسة أجراها بنك الاستثمار الأوروبي سنة 2022، إلى أنه منذ بداية الحرب في أوكرانيا انخفضت توقعات النمو الاقتصادي لأوروبا في حين ارتفعت تقديرات التضخم، حيث أن اضطرابات إمدادات الغاز من روسيا من المرجح أن تؤدي إلى المزيد من الانكماش الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي (European Investment Bank, 2022).

وقد أدى هذا الاعتماد إلى تشكيل السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الجيوسياسية، مما جعل أمن الطاقة عاملاً حاسماً في تعزيز المرونة والنمو الاقتصادي. فقد أطلقت المفوضية الأوروبية خطة REPowerEU في عام 2022، والتي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي وتنويع مصادر الطاقة وتسريع التحول نحو الطاقة المتجددة. هذه الخطة والتي تتضمن استثمارات بقيمة 210 مليار يورو، تسلط الضوء على الأهمية الاستراتيجية لأمن الطاقة بالنسبة لمستقبل الاتحاد الأوروبي (European Commission, 2022).

1.1. إشكالية الدراسة

أدت الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022 إلى نشوء أزمة طاقة حادة في الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وتعطيل التجارة، وزيادة الضغوط التضخمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي. وقد أثرت هذه الحرب بشكل كبير على الهيكل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، حيث أسهمت الزيادة في تكاليف الطاقة في ارتفاع نفقات الإنتاج عبر مختلف القطاعات، مما انعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التوظيف، والقوة الشرائية للمستهلكين، في ظل هذه التحديات، أصبح من الضروري تحليل تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على الاقتصاد الأوروبي، ودراسة استجابات الاتحاد الأوروبي لهذه الأزمة، وتقييم مدى فعالية سياساته في الحد من تداعياتها، بناءً على ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الطاقة على اقتصاد الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2024؟

2.1. أسئلة الدراسة: تسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

- ما مدى تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على النمو الاقتصادي، معدلات التضخم وإجمالي الدين العام في الاتحاد الأوروبي؟
- كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على القطاع التجاري للاتحاد الأوروبي؟

- إلى أي مدى نجحت استجابات السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في التخفيف من الاضطرابات الاقتصادية والتجارية الناتجة عن الحرب؟

3.1. فرضيات الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- H1: لارتفاع أسعار الطاقة أثر في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي.
 - H2: للحرب الروسية الأوكرانية أثر سلبي على القطاع التجاري للاتحاد الأوروبي.
 - H3: لإجراءات السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي فعالية في التخفيف الجزئي من التأثيرات السلبية للحرب.
- 4.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

- تحليل تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على الاقتصاد الأوروبي وديناميكيات التجارة.
- تقييم تأثير الاعتماد على الطاقة على معدلات التضخم والاستقرار الاقتصادي.
- قياس مدى فاعلية استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية.

5.1. أهمية الدراسة

يعد فهم التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية أمراً بالغ الأهمية لصناع القرار الاقتصاديين والباحثين وقادة الصناعة، وذلك لتطوير استراتيجيات مستدامة لأمن الطاقة والتعافي الاقتصادي. تسلط هذه الدراسة الضوء على نقاط الضعف الهيكلية التي كشفتها الأزمة، مما يساعد في صياغة سياسات مستقبلية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الطاقة الخارجية، وتعزيز استقرار التجارة، وتحسين مرونة الاقتصاد الأوروبي. كما تساهم هذه الدراسة في تقديم معرفة قيمة حول العلاقة بين النزاعات الجيوسياسية وأمن الطاقة والأداء الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، مع تقديم رؤى استراتيجية للسياسات المستقبلية والتوجهات التجارية.

6.1. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2024. يشمل مجتمع الدراسة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد تم اختيار عينة الدراسة بناءً على البيانات الاقتصادية المتاحة من مصادر رسمية مثل صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية. شملت العينة بيانات حول الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم، الميزان التجاري، الدين الحكومي العام، وتقلبات أسعار الصرف وأسعار الطاقة، مما يسمح بإجراء تحليل شامل لتأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

2. الدراسات السابقة

لقد كان التأثير الاقتصادي للحرب الروسية الأوكرانية موضوعاً للتحليل واسع النطاق، حيث تناولت دراسات متعددة تداعياته على الاقتصاد الأوروبي، فقد أثرت الحرب بصورة جوهرية على الاستقرار الاقتصادي، وديناميكيات التجارة والتضخم، وأمن الطاقة، والاستجابات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي. تستهدف مراجعة الأدبيات جميع النتائج المستخلصة من البحوث القائمة لتقديم عرض شامل لتأثيرات الحرب على اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

2.1. الاضطرابات الاقتصادية والتأثير على الناتج المحلي الإجمالي

يستكشف (Chen, 2022) كيف تؤثر الحرب على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. تبرز الدراسة أن الصراع الروسي الأوكراني قد فرض قيوداً على التجارة المحلية والدولية، مما أدى إلى

الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي

دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024

انخفاض الفوائد الاقتصادية. يحلل (Zhang, 2024) بشكل أعمق الأسباب الجذرية للتهديدات الاقتصادية، وذلك باستخدام التحليل الإحصائي والهيكلية لإثبات انخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات داخل الاتحاد الأوروبي نتيجة للاضطرابات الناجمة عن الحرب. وتتوافق النتائج التي توصلوا إليها مع نتائج كل من (Darmayadi & Megits, 2023) الذين يجادلان بأن الحرب قد تسببت في حالة واسعة النطاق من عدم الاستقرار، لاسيما من خلال تعطيل العلاقات التجارية وارتفاع معدلات التضخم.

2.2. التداعيات المالية والسياسية

يدرس (María Del Carmen, Thorsten, & Pierre, 2022) تأثيرات الحرب على الأنظمة المالية للاتحاد الأوروبي مشيرين إلى أن الصراع قد عجل بالتحويلات في السياسات المالية واللوائح التنظيمية المالية. يقترح الباحثون أن استجابات الاتحاد الأوروبي، على غرار التدخلات النقدية والإعانات الطارئة، من المرجح أن تحدث تحولات طويلة الأمد في الحوكمة المالية. وبالمثل، يقوم (Chachanidze, 2023) بتقييم الاستجابات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، مع التشديد على أن الحرب قد أثارت صدمات في العرض، لاسيما في أسواق الطاقة، وهو ما يستلزم إعادة هيكلة السياسات الاستراتيجية في المجالات المالية والاقتصادية الكلية.

3.2. تأثيرات التجارة والأسواق

قدم كل من (Ruiz Estrada & Koutronas, 2022) منظورا يركز على التجارة، حيث قاما بتكوين محاكاة اضطراب التجارة داخل الإقليم بسبب الحروب (ITDW-Simulator) لقياس الاضطرابات التجارية بين روسيا والاتحاد الأوروبي، ويشير نموذجهما إلى أن الصادرات الزراعية والصناعية والتصنيعية قد تأثرت بشكل كبير، مما أدى إلى إعادة تشكيل أنماط التجارة، ويستكشف (Perdana, Vielle, & Schenckery, 2022) الأثر الاقتصادي للعقوبات المتعلقة بالطاقة، حيث يخلصون إلى أن تقليل واردات الطاقة الروسية أدى إلى زيادة تكاليف الطاقة، مما أثر سلبا على رفاهية الاتحاد الأوروبي وميزانه التجاري، تتفق النتائج التي توصلوا إليها مع ما جاء به (Jonek-Kowolska, 2022) الذي يشدد على الأهمية المتزايدة لأمن الطاقة في أوقات الأزمات، مشيرا إلى أن أغلب الدول الأوروبية تواجه مواطن ضعف بسبب اعتمادها على مصادر الطاقة غير المتجددة.

4.2. اضطرابات أسواق الطاقة والضعف الاقتصادي

يحلل (Cui, Yue, Hoa Nghiem, & Duan, 2023) المخاطر العالمية لسلسلة إمداد الطاقة، مظهرين أن اضطرابات إمدادات الطاقة قد تسببت في تقلبات جوهرية في الأسعار والاستقرار الاقتصادي. ويوضح الباحثون بأنه على الرغم من أن العقوبات المفروضة على واردات الطاقة الروسية قد ألحقت ضررا بالاقتصاد الروسي، فإنها فرضت أيضا أعباء مالية كبيرة على الاتحاد الأوروبي. يدعم هذا الرأي ما ذهب إليه (Sandro Steinbach, 2022)، الذي يركز على الأسواق الزراعية ويوضح كيف أن الحرب قد أدت إلى تعطيل تجارة الحبوب والبذور الزيتية، ملحقه ضررا بالغا بسلاسل الإمداد الغذائي الأوروبية على وجه الخصوص.

5.2. استجابات السوق المالية

يحلل (Silva, Wilhelm, & Tabak, 2023) تفاعلات الأسواق الأوراق المالية الدولية تجاه الحرب، وذلك باستخدام أسلوب الفرق في الفروقات (DiD) لتقييم مدى تقلب الأسواق. خلص الباحثون إلى أن الأسواق الأوروبية قد عانت من

صدمات مالية أشد وطأة نتيجة قربها الجغرافي من الصراع، في حين تأثرت الأسواق غير الأوروبية على نحو أكبر بالاضطرابات التجارية، وتؤكد الدراسة على الترابط الوثيق بين الحروب، التمويل الدولي، والاستقرار الاقتصادي. تبرز النتائج المستخلصة من هذه الدراسات التداعيات الاقتصادية المتعددة الأوجه للحرب الروسية الأوكرانية على الاتحاد الأوروبي، لقد أدت الحرب إلى تعطيل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والموازن التجارية، والاستقرار المالي، وأمن الطاقة بالتوازي مع الحفز على إحداث تعديلات سياسية جوهرية، وتظل استراتيجيات الاستجابة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تنويع مصادر الطاقة، وإعادة تنظيم التجارة، والتعديلات المالية، ذات أهمية بالغة في التخفيف من التحديات الاقتصادية طويلة الأجل.

6.2 التحليل النقدي للدراسات السابقة

على الرغم من أن الأدبيات الاقتصادية قد تناولت بشكل مكثف الآثار المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي، إلا أن التحليل المنهجي لتقلبات أسعار الطاقة يظل محدودا نسبيا. ففي حين أبرزت دراسات Chen و Zhang التأثير السلبي للحرب على التجارة والناتج المحلي الإجمالي، فإنها غالبا ما تفتقر إلى التفصيل فيما يتعلق بالآليات المحددة لتقلبات أسعار الطاقة. من جهة أخرى، قدمت دراسات كل من Darmayadi & Megits و María Del Carmen رؤية قيمة حول الآثار الأوسع للاضطرابات الاقتصادية والسياسات المالية، إلا أنها لم تكن كافية من حيث الأدلة التجريبية أو الحلول العملية لتنويع مصادر الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، سلطت دراسات Chachanidze و Jonek-Kowolska الضوء على أهمية إعادة هيكلة السياسات وأمن الطاقة، ولكنها غالبا ما تفتقر إلى توصيات محددة. في المقابل، قدمت دراسات Schenkery و Vielle و Perdanas و Ruiz Estrada & Koutronas بالطاقة، ولكنها قد لا تعكس بشكل كامل تعقيدات التجارة الدولية أو الآثار طويلة الأجل للعقوبات. أخيرا، قدمت دراسات Cui et al و Steinbach و Silva et al رؤية قيمة حول المخاطر العالمية لسلاسل إمداد الطاقة وتأثيرات الحرب على الأسواق الزراعية والمالية، ولكنها قد لا تكون قابلة للتعميم على قطاعات أخرى من الاقتصاد أو تقدم حولا عملية للتخفيف من المخاطر.

7.2 مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في محاولة إبراز التأثير السلبي للحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي، خاصة في مجالات التضخم، النمو الاقتصادي والتجارة، إلا أنها تتميز بتحليل أكثر شمولية يمتد حتى عام 2024، مما يسمح بفهم أعمق لتطورات ما بعد الأزمة. على عكس بعض الدراسات التي ركزت على التأثيرات الأولية فقط، فإن الدراسة الحالية تستعرض التعافي التدريجي وانخفاض التضخم مع استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة، كما أنها تقيم كفاءة سياسات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الأزمة، بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة الحالية على بيانات فعلية محدثة بدلا من النماذج التنبؤية والمحاكاة، مما يمنحها دقة أكبر في تحليل التأثيرات الاقتصادية طويلة الأمد.

3. تحليل تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي (2010-2024)

شهد قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي تحولات كبيرة خلال العقد الماضي، حيث لعبت أسعار الطاقة دورا حاسما في استقرار الاقتصاد. أدت الزيادات الحادة في أسعار الكهرباء والغاز بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022 إلى اضطرابات اقتصادية كبيرة ناجمة عن عدم الاستقرار الجيوسياسي. يستعرض هذا التحليل اتجاهات أسعار الطاقة خلال الفترة 2010-2024 (انظر الملحق رقم 1).

الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي

دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024

1.3. اتجاهات أسعار الطاقة قبل عام 2022: الاستقرار والنمو التدريجي

خلال الفترة 2010-2021، شهدت أسعار الكهرباء والغاز لكل من المستهلكين المنزليين وغير المنزليين زيادة تدريجية، مع بعض التقلبات التي تأثرت بالظروف الاقتصادية والتغيرات السياسية. تراوحت أسعار الكهرباء للمستهلكين غير المنزليين متوسطي الحجم بين 0.0767 يورو/كيلوواط ساعة سنة 2017 و 0.0925 يورو/كيلوواط ساعة سنة 2011، بينما شهدت أسعار الكهرباء المنزلية ارتفاعاً مطرداً، حيث وصلت إلى 0.2203 يورو/كيلوواط ساعة في عام 2021 مقارنة بـ 0.1725 يورو/كيلوواط ساعة في عام 2010. وبالمثل، شهدت أسعار الغاز نمواً معتدلاً، حيث وصلت إلى ذروتها عند 10.6807 يورو/جيجا جول في عام 2013. ويعود هذا الاستقرار النسبي إلى جهود الاتحاد الأوروبي لتنويع مصادر الطاقة، وزيادة اعتماد الطاقة المتجددة، والاتفاقيات طويلة الأجل مع روسيا، التي كانت المورد الرئيسي للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي. كما ساهمت القدرة على تحمل تكاليف الطاقة في الحفاظ على القدرة التنافسية الصناعية والسيطرة على الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد الأوروبي.

2.3. صدمة الحرب الروسية الأوكرانية: ارتفاع الأسعار والاضطرابات الاقتصادية

أدى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فيفري 2022 إلى أزمة طاقة حادة، مما تسبب في ارتفاع غير مسبوق في أسعار الكهرباء والغاز في جميع أنحاء أوروبا. حيث أدت الحرب إلى تعطيل طرق الإمداد التقليدية، مما دفع الأسواق إلى ردود فعل فورية وأجبر الاتحاد الأوروبي على البحث عن مصادر طاقة بديلة. في عام 2022، تضاعفت تقريباً أسعار الكهرباء للمستهلكين غير المنزليين متوسطي الحجم إلى 0.1604 يورو/كيلوواط ساعة، بينما ارتفعت أسعار الكهرباء المنزلية إلى 0.2525 يورو/كيلوواط ساعة. وكان التأثير أكثر وضوحاً في أسعار الغاز، حيث ارتفعت أسعار المستهلكين غير المنزليين إلى 16.3842 يورو/جيجا جول، بينما قفزت أسعار الغاز المنزلي إلى 23.9269 يورو/جيجا جول، وهي مستويات تفوق بكثير ما قبل الحرب.

مارس هذا الارتفاع الحاد في تكاليف الطاقة ضغطاً كبيراً على الصناعات الأوروبية، خاصة القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل التصنيع والكيماويات والنقل. فلقد أدت زيادة تكاليف الإنتاج إلى ارتفاع أسعار المستهلك، مما أدى إلى ضغوط تضخمية في جميع أنحاء منطقة اليورو. كما عانت الأسر من ضائقة مالية شديدة، مما أدى إلى انخفاض الدخل المتاح وتراجع الإنفاق الاستهلاكي. ونتيجة لذلك، شهدت العديد من اقتصادات الاتحاد الأوروبي تباطؤاً في معدلات النمو الاقتصادي، واضطرت عدة دول إلى تنفيذ تدابير طارئة لحماية الشركات والأسر من الأزمة.

3.3. ذروة الأزمة في عام 2023: أسعار قياسية وتدابير اقتصادية

بحلول عام 2023، واجه الاتحاد الأوروبي أشد أزمة طاقة في تاريخه، حيث ارتفعت أسعار الكهرباء للمستهلكين غير المنزليين متوسطي الحجم إلى 0.1936 يورو/كيلوواط ساعة، بينما وصلت أسعار الكهرباء المنزلية إلى مستوى قياسي بلغ 0.2937 يورو/كيلوواط ساعة. وكانت الأزمة أكثر حدة في قطاع الغاز، حيث ارتفعت أسعار المستهلكين غير المنزليين إلى 20.6296 يورو/جيجا جول، بينما بلغت أسعار الغاز المنزلي 32.9357 يورو/جيجا جول. ساهمت هذه المستويات القصوى للأسعار في تفاقم الصعوبات الاقتصادية، مما أدى إلى موجة من تباطؤ الصناعات وإغلاق الشركات، خاصة في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على مدخلات الطاقة. كان التأثير التضخمي عميقاً، مما أجبر البنك المركزي الأوروبي (ECB) على تنفيذ

سياسات تشديد نقدي صارمة لمكافحة ارتفاع أسعار المستهلكين. كما عمقت الأزمة الفجوات الاجتماعية، حيث واجهت الأسر منخفضة الدخل صعوبات متزايدة بسبب فواتير الخدمات العامة المرتفعة.

4.3. التعافي والتكيف في عام 2024: تراجع الأسعار لكن التأثيرات مستمرة

بدأت أسعار الطاقة في التراجع مع حلول سنة 2024، نتيجة استراتيجيات التكيف التي اتبعتها الاتحاد الأوروبي واستقرار الأسواق العالمية للطاقة، فانخفضت أسعار الكهرباء للمستهلكين غير المنزليين متوسطي الحجم إلى 0.1558 يورو/كيلوواط ساعة، بينما تراجعت أسعار الكهرباء المنزلية بشكل طفيف إلى 0.2889 يورو/كيلوواط ساعة. كما انخفضت أسعار الغاز بشكل كبير، حيث سجلت أسعار المستهلكين غير المنزليين القيمة 14.7161 يورو/جيجا جول، وانخفضت أسعار الغاز المنزلي إلى 30.657 يورو/جيجا جول، ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل رئيسية:

- ❖ تنويع مصادر الطاقة: سرع الاتحاد الأوروبي من تخفيف اعتماده على الغاز الروسي من خلال زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال (LNG) من الولايات المتحدة وقطر وشمال إفريقيا، إلى جانب توسيع الاستثمارات في الطاقة المتجددة.
- ❖ خفض الطلب وتحسين الكفاءة: طبقت الحكومات والشركات تدابير توفير الطاقة للحد من الاعتماد على أسواق الغاز والكهرباء المتقلبة.

- ❖ التدخلات النقدية والمالية: ساعدت الإعانات، ووضع حدود قصوى للأسعار، وبرامج المساعدات المالية في تخفيف التأثير على الأسر والشركات، مما خفف الضغوط التضخمية.

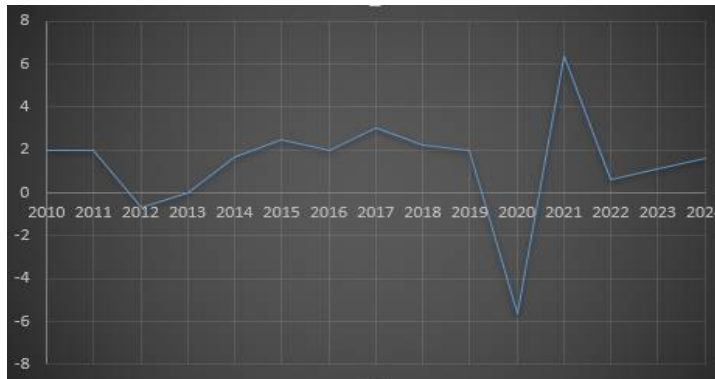
على الرغم من هذه التحسينات، ظلت أسعار الطاقة في عام 2024 أعلى بكثير من مستويات ما قبل الحرب، استمرت التكاليف المرتفعة للطاقة في فرض تحديات على القدرة التنافسية الأوروبية. علاوة على ذلك، استمرت حالة عدم اليقين الجيوسياسية المحيطة بروسيا وأوكرانيا في التأثير على استراتيجيات أمن الطاقة.

4. تحليل اتجاهات المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي (2010-2024)

1.4. تحليل اتجاهات معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والتضخم

تعكس بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2010 إلى 2024 تقلبات اقتصادية كبيرة، تأثرت بعدد من الأحداث العالمية، بما في ذلك أزمة منطقة اليورو، وجائحة كوفيد-19، والحرب الروسية الأوكرانية مؤخرًا. ومن اللافت أن معدل النمو الاقتصادي شهد فترات من التعافي والانكماش، مما يعكس مدى تأثير اقتصاد الاتحاد الأوروبي بالصدمات الخارجية.

الشكل 1: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) للاتحاد الأوروبي، 2010-2024



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (International Monetary Fund, Real GDP growth, 2024)

الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي

دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024

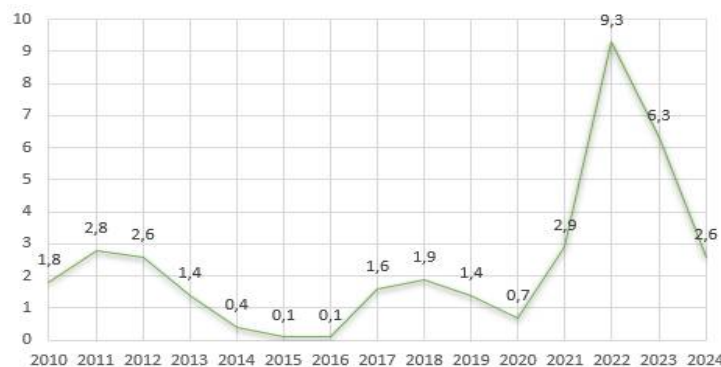
خلال الفترة 2010-2019، سجل اقتصاد الاتحاد الأوروبي نموا معتدلا، حيث تراوحت قيمته بين 0% و3%. وقد أدت أزمة الديون السيادية في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إلى حالة من الركود، كما هو واضح في عام 2012 (-0.7%) وعام 2013 (0%). تلاها مرحلة تعاف خلال الفترة 2014-2019، ومع ذلك، أدى تفشي جائحة كوفيد-19 في عام 2020 إلى انكماش حاد بلغ -5.6%، تلاه انتعاش قوي في عام 2021 بنسبة 6.4%. يبرز هذا التراجع الحاد وما تبعه من تعاف سريع حجم الاضطرابات الاقتصادية التي سببتها الجائحة، إضافة إلى فعالية التدخلات المالية والنقدية التي تبناها صانعو السياسات في الاتحاد الأوروبي.

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية، التي تصاعدت في عام 2022، بشكل كبير على اقتصاد الاتحاد الأوروبي، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى 0.6% في عام 2022، مما يشير إلى تباطؤ حاد مقارنة بالتعافي القوي في مرحلة ما بعد الجائحة خلال عام 2021، وأدت الحرب إلى اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد، ولا سيما في قطاع الطاقة، حيث كان الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير على واردات الغاز والنفط من روسيا، وقد أسفرت الأزمة الناتجة في قطاع الطاقة عن تصاعد الضغوط التضخمية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع القدرة الشرائية للمستهلكين، بالإضافة إلى ذلك، ساهمت حالة عدم اليقين الاقتصادي وعدم الاستقرار الجيوسياسي في تراجع مستويات الاستثمار وإضعاف ثقة الأعمال.

على الرغم من هذه الظروف المعاكسة، أظهر اقتصاد الاتحاد الأوروبي قدرا من المرونة خلال عامي 2023 و2024، حيث سجل معدلات نمو بلغت 1.1% و1.6% على التوالي، ويشير هذا التعافي التدريجي إلى تكيف الاقتصاد مع الواقع الاقتصادي الجديد، بما في ذلك تنوع مصادر الطاقة وتنفيذ تدابير سياسية استراتيجية لتخفيف من آثار الحرب، كما كان لتوسيع مبادرات الطاقة الخضراء، وإعادة هيكلة سلاسل التوريد دور أساسي في استقرار النمو الاقتصادي.

يوضح الشكل رقم 2 معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2024. تظهر المرحلة الأولى من 2010 إلى 2014 معدلات تضخم معتدلة نسبيا تميزت بالانخفاض، حيث تراوح المعدل بين 0.4% كأقصى قيمة سنة 2011 و2.8% كأدنى قيمة سنة 2014. وتبع ذلك فترة من التضخم القريب من الصفر بين عامي 2015 و2016، حيث بلغ المعدل 0.1% فقط. يشير ذلك إلى فترة من ضعف الطلب وضغوط انكماشية في اقتصاد الاتحاد الأوروبي، نتيجة التداعيات المستمرة للأزمة المالية العالمية لعام 2008 وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. لتشهد الفترة 2017-2018 ارتفاعا تدريجيا، حيث بلغ معدل التضخم 1.6% سنة 2017 و1.9% سنة 2018، مما يعكس تعافيا اقتصاديا تدريجيا وزيادة في النشاط الاقتصادي، وإن كان التضخم لا يزال عند مستويات منخفضة نسبيا.

الشكل 2: تطور معدلات التضخم (%) للاتحاد الأوروبي، 2010-2024



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (International Monetary Fund, Inflation rate, average consumer prices, 2024)

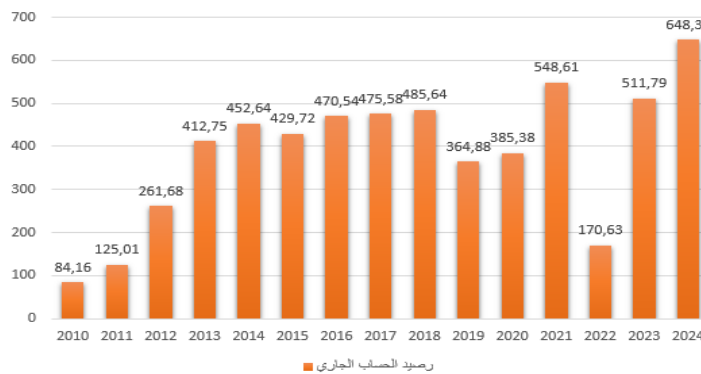
في عام 2020، ومع بداية جائحة كوفيد-19، انخفض معدل التضخم إلى 0.7% نتيجة الانكماش المفاجئ في النشاط الاقتصادي وضعف الطلب، مما أدى إلى تراجع الأسعار. وباعتبار الاتحاد الأوروبي من أكبر مستوردي النفط والغاز الروسي فإن القيود المفروضة على صادرات الطاقة الروسية في أكتوبر 2021 ساهمت في ارتفاع معدلات تضخم أسعار الطاقة، مما أدى إلى زيادة التضخم الإجمالي ليصل إلى 2.9% (European Investment Bank، 2022، صفحة 4) ومع ذلك، تشير البيانات إلى قفزة حادة في معدل التضخم ليصل إلى 9.3% في عام 2022، وهو أعلى معدل تضخم خلال فترة الدراسة. ويرتبط هذا الارتفاع الكبير بشكل وثيق مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية في فيفري 2022، والتي تسببت في صدمات كبيرة في أسعار الطاقة. حيث أدت الحرب إلى اضطرابات كبيرة في إمدادات الغاز الطبيعي والنفط، وأسهمت هذه الزيادة في تكاليف الطاقة في رفع أسعار المستهلك عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. كما فاقم الصراع المشكلات القائمة في سلاسل التوريد، مما زاد من حالة عدم اليقين وساهم في ضغوط تضخمية إضافية.

خلال عامي 2023 و2024، سجل معدل التضخم انخفاضات متتالية، حيث انخفض من 6.3% في عام 2023 إلى 2.6% في عام 2024. وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض يشير إلى تراجع حدة أزمة التضخم، فإن المعدلات لا تزال أعلى من مستويات ما قبل عام 2022، مما يعكس التأثيرات الاقتصادية طويلة الأمد للحرب والتحديات التي يواجهها اقتصاد الاتحاد الأوروبي. كما يعكس هذا الاتجاه تأثير السياسات النقدية التي انتهجها البنك المركزي الأوروبي للحد من التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة. وتشير هذه التوقعات إلى أنه في حين أن الاتحاد الأوروبي يتكيف ويستجيب لهذه التحديات الجديدة، فإن العودة الكاملة إلى معدلات التضخم السابقة للحرب ستستغرق وقتاً وقد تتأثر بعوامل جيوسياسية أخرى.

2.4. تحليل قطاع التجارة للاتحاد الأوروبي

يعكس ميزان الحساب الجاري للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2024 تقلبات كبيرة تأثرت بالظروف الاقتصادية العالمية، وديناميكيات التجارة، والأحداث الجيوسياسية، ويوضح الشكل رقم 3 عن اتجاه متصاعد للفوائض حتى عام 2018، عقبه انخفاض ملحوظ، ولا سيما في عام 2022، والذي تزامن مع تصاعد الحرب الروسية الأوكرانية.

الشكل 3: رصيد الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي) للاتحاد الأوروبي، 2010-2024



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (International Monetary Fund, Current account balance U.S. dollars, 2024)

خلال الفترة 2010-2018، شهد ميزان الحساب الجاري للاتحاد الأوروبي نمواً مطرداً، حيث ارتفع من 84.16 مليار دولار في عام 2010 إلى 485.64 مليار دولار في عام 2018، ويعزى هذا الاتجاه إلى قوة قطاع الصادرات، والظروف المواتية للتجارة العالمية، واستقرار السياسات الاقتصادية نسبياً، ومع ذلك، شهد عام 2019 انخفاضاً في الميزان إلى 364.88 مليار دولار، متأثراً بتوترات التجارة العالمية وتباطؤ الطلب العالمي، ولقد أدت جائحة كوفيد-19 في عام 2020 إلى تعاف مؤقت حيث ارتفع الميزان إلى 385.38 مليار دولار، تلاه ارتفاع كبير إلى 548.61 مليار دولار في عام 2021، وقد كان هذا الارتفاع

الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024

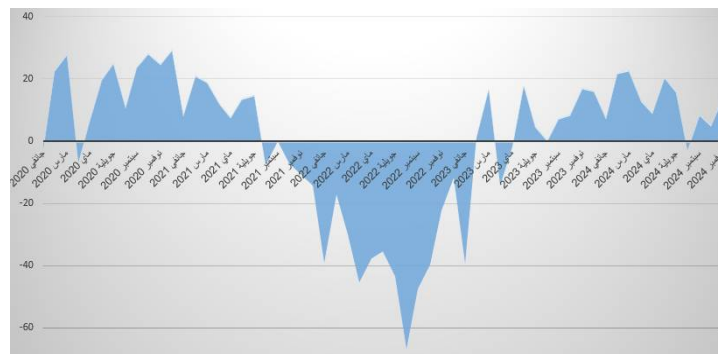
مدفوعا بمجموعة من العوامل، من بينها انخفاض الواردات نتيجة القيود المرتبطة بالجائحة، إلى جانب إجراءات التحفيز المالي التي عززت النشاط الاقتصادي.

شهد عام 2022 انخفاضا حادا في ميزان الحساب الجاري ليصل إلى 170.63 مليار دولار، متزامنا مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. وقد كان للحرب تداعيات اقتصادية جسيمة على الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بأسواق الطاقة. ونظرا لاعتماد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على الغاز والنفط الروسي، فقد واجه اضطرابات كبيرة في الإمدادات وارتفاعا حادا في أسعار الطاقة. كما شهدت التجارة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا انخفاضا كبيرا، حيث كانت روسيا خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد قبل اندلاع الحرب، بإجمالي صادرات بلغت 89.3 مليار يورو وواردات بلغت 158.5 مليار يورو في عام 2021. وفي ماي 2022، تراجعت الصادرات إلى روسيا بنسبة 47% مقارنة بماي 2021، بينما انخفضت الواردات من روسيا في أبريل بنسبة 18% من حيث الحجم مقارنة بماي 2021، لكنها ارتفعت بنسبة 45% من حيث القيمة بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية (European Commission, 2022, p. 2) وقد ساهمت هذه العوامل في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وضغوط تضخمية، وتراجع القدرة التنافسية للصادرات، مما أدى إلى انخفاض الفائض في الحساب الجاري.

ورغم هذه التحديات، شهد ميزان الحساب الجاري انتعاشا كبيرا في عام 2023 ليصل إلى 511.79 مليار دولار، ثم بلغ أعلى قيمة له 648.33 مليار دولار عام 2024. ويعكس هذا التعافي تكيف الاتحاد الأوروبي مع الواقع الاقتصادي الجديد، من خلال تنويع مصادر الطاقة، واعتماد سياسات تهدف إلى استقرار معدلات التضخم والتوازنات التجارية.

شهد ميزان التجارة في الاتحاد الأوروبي تقلبات كبيرة بين جانفي 2020 ونوفمبر 2024، متأثرا بعدة صدمات اقتصادية أبرزها جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، والتي كان لها آثار عميقة على ديناميكيات التجارة، وأمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي العام.

الشكل 4: رصيد الميزان التجاري (مليار يورو) للاتحاد الأوروبي، 2020-2024



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (Trading Economics .., 2024)

❖ اتجاهات ميزان التجارة قبل الحرب (2020-2021):

قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فيفري 2022، أظهر ميزان التجارة في الاتحاد الأوروبي استقرارا نسبيا مع تحقيق فوائض دورية، وعلى الرغم من الصدمة الأولية لجائحة كوفيد-19 في أوائل سنة 2020، والتي أدت إلى عجز تجاري مؤقت في جانفي (-2.5 مليار يورو) وأفريل (-6.9 مليار يورو)، سرعان ما تعافى الميزان التجاري، وبحلول ديسمبر 2020، بلغت الفوائض التجارية ذروتها عند 29.3 مليار يورو.

في عام 2021، ظل الميزان التجاري إيجابيا في معظمه. إلا أنه في منتصف سنة 2021، تراجعت الفوائض الشهرية وسجل الاتحاد الأوروبي أول عجز له في أوت (-7.84 مليار يورو). واستمر هذا الاتجاه التنازلي حتى نهاية العام، حيث شهدت الأشهر الأخيرة عجزا متزايدا في سبتمبر (-0.16 مليار يورو)، وأكتوبر (-7.19 مليار يورو)، ونوفمبر (-10.6 مليار يورو)، وديسمبر (-14.3 مليار يورو)، ويشير هذا التدهور إلى تزايد الاختلالات التجارية حتى قبل تصاعد التوترات الجيوسياسية في أوروبا الشرقية.

❖ تأثير الحرب الروسية الأوكرانية (سنة 2022)

كان للحرب الروسية الأوكرانية، التي اندلعت في فيفري 2022، تأثير فوري وكبير على ميزان التجارة في الاتحاد الأوروبي، حيث أدت إلى اضطرابات حادة في أسواق الطاقة الأوروبية، وارتفاع تكاليف واردات الطاقة، مما أدى إلى تدهور حاد في الميزان التجاري.

— **تفاقم العجز التجاري:** سجل الاتحاد الأوروبي عجزا تجاريا مستمرا، حيث بلغ أعلى قيمة له في أوت 2022 (-66.8 مليار يورو)، وهو ما يعكس ذروة أزمة الطاقة.

— **الاعتماد على الطاقة وارتفاع معدلات التضخم:** قبل الحرب، كان الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير على الغاز والنفط الروسي. ومع فرض العقوبات على صادرات الطاقة الروسية، واجه الاتحاد الأوروبي صدمة في الإمدادات حيث تراجعت الواردات من روسيا خلال الفترة الممتدة من فيفري 2022 وسبتمبر 2023 بنسبة 81% (Papunen, 2024, p. 81). مما أدى إلى ارتفاع قياسي في فواتير الاستيراد. وجاءت الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال استيراد الغاز الطبيعي المسال (LNG) من الولايات المتحدة وقطر والنرويج، ولكن بتكلفة مرتفعة جدا، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري.

— **ارتفاع تكاليف الواردات مقابل نمو الصادرات:** رغم استمرار الاتحاد الأوروبي في تصدير السلع والخدمات، إلا أن قيمة الواردات ارتفعت بشكل حاد بسبب ضغوط التضخم، لا سيما في قطاعات الطاقة والمواد الخام، مما أضعف الموقف التجاري للاتحاد طوال عام 2022.

❖ التعافي التجاري بعد الأزمة (2023-2024)

على الرغم من العجز التجاري الكبيرة في عام 2022، إلا أن مؤشرات التعافي بدأت تظهر خلال عامي 2023 و2024. ففي فيفري 2023، سجل الاتحاد الأوروبي فائضا تجاريا طفيفا (1.37 مليار يورو)، وبحلول مارس 2023 تحسن رصيد الميزان التجاري ليصل إلى 16.7 مليار يورو. ويعود هذا التعافي إلى عدة عوامل رئيسية:

— **انخفاض أسعار الطاقة:** بحلول عام 2023، استقرت أسعار الطاقة العالمية، ونجح الاتحاد الأوروبي في تنويع وارداته من الطاقة، مما أدى إلى تقليل الاعتماد على الغاز الروسي.

— **التكيف الاقتصادي:** تكيفت الصناعات الأوروبية مع الواقع الجديد لسلاسل التوريد، كما تبنت الحكومات سياسات لدعم الإنتاج المحلي والصادرات.

ومع نهاية سنة 2023 وخلال سنة 2024، شهد رصيد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا، حيث سجل أعلى قيمة له خلال هذه السنة والتي قدرت بـ 22.7 مليار يورو في مارس 2024. ورغم هذا التحسن المسجل في رصيد الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي استمرت التقلبات، حيث سجل عجز تجاري مؤقت في أوت 2024 قدر بـ -2.95 مليار يورو، مما يشير إلى أن التوترات الجيوسياسية والاقتصادية لا تزال تؤثر على آفاق التجارة الأوروبية.

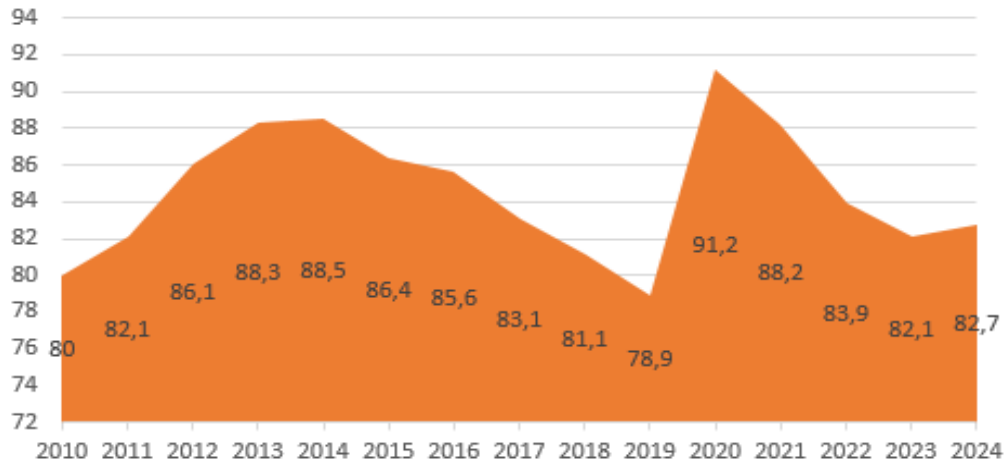
الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي

دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024

3.4. تحليل اتجاه إجمالي الدين الحكومي العام

يوضح الشكل رقم 5 تقلبات ملحوظة في مستويات الدين الحكومي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2024. فقد سجل الدين الحكومي ارتفاعات ملحوظة خلال الفترة 2010-2019، حيث بلغ ذروته عند 88.5% في عام 2014 قبل أن ينخفض تدريجياً ليصل إلى 78.9% في عام 2019. ومع ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 في عام 2020 إلى ارتفاع حاد في الدين العام، ليصل إلى 91.2%، مما يعكس الاستجابة المالية الكبيرة التي اتخذتها حكومات الاتحاد الأوروبي للتخفيف من التداعيات الاقتصادية للجائحة. وتعود أسباب هذا الارتفاع المفاجئ إلى زيادة الإنفاق العام على الرعاية الصحية، وبرامج الدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى التراجع المتزامن في النشاط الاقتصادي.

الشكل 5: إجمالي الدين الحكومي العام (الناتج المحلي الإجمالي %) للاتحاد الأوروبي، 2010-2024



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (International Monetary Fund, General government gross debt, Percent of GDP, 2024)

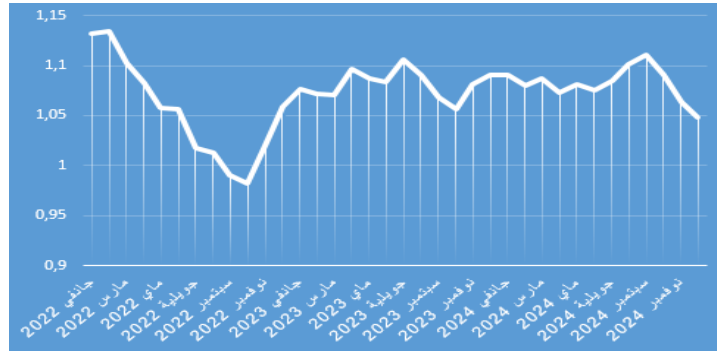
❖ اتجاهات الدين العام بعد عام 2020

شهدت الفترة التي تلت عام 2020 انخفاضاً تدريجياً في مستويات الدين، حيث انخفض من 88.2% في عام 2021 إلى 82.1% في عام 2023، مما يعكس التعافي الاقتصادي، وتراجع التدابير المالية الطارئة، وعودة النشاط الاقتصادي، ومع ذلك فإن الزيادة الطفيفة إلى 82.7% في عام 2024 تشير إلى استمرار الضغوط المالية، والتي تعود جزئياً إلى التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022.

4.4. تحليل اتجاه سعر صرف اليورو مقابل الدولار

واجه اقتصاد الاتحاد الأوروبي اضطرابات كبيرة عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فيفري 2022. ويعد سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي (EUR/USD) أحد أبرز المؤشرات المالية التي تعكس هذا الاضطراب، حيث شهد تقلبات ملحوظة خلال الفترة من جانفي 2022 إلى ديسمبر 2024. حيث انخفضت قيمة اليورو بشكل حاد في الأشهر التي تلت اندلاع الحرب، تلاه فترات تعاف جزئي وتجدد التقلبات. ويمكن ربط هذا الاتجاه بعدة عوامل اقتصادية كلية، تشمل الاعتماد على الطاقة، والضغوط التضخمية، والتغيرات في السياسة النقدية داخل منطقة اليورو.

الشكل 6: سعر صرف اليورو مقابل الدولار، 2022-2024



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (European Central Bank, 2024)

❖ التراجع الأولي وعدم اليقين الاقتصادي (بداية عام 2022)

في بداية عام 2022، كان سعر صرف اليورو مقابل الدولار مستقرا نسبيا، حيث بلغ حوالي 1.13 في شهري جانفي وفيفري. إلا أن الانخفاض الكبير بدأ في مارس 2022 ليصل سعر الصرف إلى 1.1019 يورو للدولار، واستمر هذا الاتجاه التراجعي خلال الأشهر اللاحقة، ليلبلغ أدنى مستوياته عند 0.9826 يورو للدولار في أكتوبر. وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى الصدمة الاقتصادية الفورية الناجمة عن الحرب، والتي أدت إلى اضطرابات في إمدادات الطاقة الأوروبية وتفاقم الضغوط التضخمية. وقد أدى دور روسيا كمورد رئيسي للطاقة للاتحاد الأوروبي إلى تفاقم التداعيات الاقتصادية، حيث تسببت العقوبات والإجراءات المشددة في إضعاف الإنتاج الصناعي وزيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي، مما دفع المستثمرين إلى سحب رؤوس أموالهم من الأسواق الأوروبية.

❖ أزمة الطاقة والضغوط التضخمية

أحد أهم تداعيات الحرب كان أزمة الطاقة، التي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار الغاز والكهرباء في جميع أنحاء أوروبا مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية منتصف عام 2022، ومع توقع المستثمرين تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو مقارنة بالولايات المتحدة، تراجع الطلب على اليورو، مما أدى إلى استمرار انخفاضه أمام الدولار. وعلى النقيض، ظل الاقتصاد الأمريكي أكثر استقرارا نظرا لانخفاض اعتماده على الطاقة الروسية، فضلا عن السياسة النقدية المتشددة التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خلال رفع أسعار الفائدة بشكل مكثف للحد من التضخم، مما عزز من قوة الدولار.

❖ التعافي التدريجي وتعديلات السياسة النقدية (2023-2024)

بدأ اليورو في إظهار بوادر التعافي مطلع عام 2023، حيث ارتفع سعر الصرف فوق 1.07 يورو للدولار في جانفي ليصل إلى 1.1058 يورو للدولار في جويلية. وجاء هذا التحسن مدفوعا بتعديلات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي (ECB) التي تضمنت رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم وتعزيز استقرار العملة. بالإضافة إلى ذلك، مع توجه أوروبا نحو تنويع مصادر الطاقة وتحقيق تكيف تدريجي مع سلاسل الإمداد البديلة، تحسنت ثقة المستثمرين في اليورو. ومع ذلك، لم يكن هذا التعافي منتظما أو مستداما، حيث استمرت حالة عدم اليقين الجيوسياسي والتقلبات الاقتصادية في التأثير على أسعار الصرف.

ورغم بوادر التعافي، بقي سعر صرف اليورو مقابل الدولار متقلبا، كما يتضح من التذبذبات التي حدثت في أواخر عام 2023 وخلال عام 2024. ففي نوفمبر 2024، انخفض سعر الصرف إلى 1.0630 يورو للدولار، واستمر هذا التراجع ليصل إلى

الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي

دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024

1.0479 يورو للدولار في ديسمبر من نفس السنة. يعكس هذا التراجع استمرار التحديات الاقتصادية، المتمثلة في التوترات الجيوسياسية المستمرة، تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو واستمرار الضغوط التضخمية. إن عدم قدرة اليورو على تحقيق مسار تصاعدي قوي يشير إلى وجود نقاط ضعف هيكلية في اقتصاد الاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بالاعتماد على الطاقة الخارجية واضطرابات التجارة، مما يؤثر على استقراره المالي.

5. تحليل النتائج

تقدم نتائج هذه الدراسة تحليلاً شاملاً للآثار الاقتصادية المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية على الاتحاد الأوروبي (EU)، مع التركيز على اضطرابات التجارة، والضغوط التضخمية، والاستجابات المالية، وأمن الطاقة. وتتناول هذه المناقشة النتائج في سياق الأدبيات الحالية، مع تقييم مدى صحة الفرضيات المطروحة.

❖ ارتفاع أسعار الطاقة وأثره على النمو الاقتصادي والتضخم

تدعم نتائج الدراسة الفرضية القائلة بأن "لارتفاع أسعار الطاقة أثر في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التضخم"، حيث ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز بشكل غير مسبوق خلال عامي 2022 و2023 قبل أن تستقر نسبياً في عام 2024. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التضخم من 2.9% في عام 2021 إلى 9.3% في عام 2022، وهو ما يتماشى مع نتائج دراسات كل من Cui et al (2023) وDarmayadi and Megits (2023) الذين شددوا على دور اضطرابات سلاسل التوريد في زيادة معدلات التضخم. كما تأثر النمو الاقتصادي سلباً، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي من 6.4% في عام 2021 إلى 0.6% في عام 2022، تتماشى هذه النتائج مع دراسة Chen (2022) ودراسة Zhang (2024)، التي حددت عدم الاستقرار الجيوسياسي كعامل رئيسي في الركود الاقتصادي بالمناطق المعتمدة على الطاقة. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي بدأ في التعافي خلال سنتي 2023 و2024، إلا أن نقاط الضعف الهيكلية التي كشفتها الأزمة تعكس استمرار هشاشة الاقتصاد الأوروبي.

وعلى الرغم من انخفاض إجمالي الدين الحكومي من 91.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى 82.1% في عام 2023، إلا أن الارتفاع الطفيف إلى 82.7% في عام 2024 يشير إلى أن الضغوط المالية لا تزال قائمة، تتماشى هذه النتائج مع استنتاجات María Del Carmen, Thorsten, & Pierre (2022)، الذين توقعوا إعادة هيكلة مالية طويلة الأجل استجابة للصدمات الاقتصادية الناجمة عن الحرب.

❖ تأثير الحرب على القطاع التجاري للاتحاد الأوروبي:

تؤكد نتائج الدراسة أن الحرب الروسية الأوكرانية كان لها تأثير كبير ومباشر على الحساب الجاري ورصيد الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مما يدعم صحة الفرضية الثانية للدراسة. فقد تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في ارتفاع تكاليف الطاقة واضطراب سلاسل التوريد، مما أدى إلى تراجع رصيد الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي.

في عام 2022، سجل الاتحاد الأوروبي عجزاً تجارياً قياسياً بلغ -66.8 مليار يورو في أوت. جاء هذا التدهور نتيجة ارتفاع تكاليف الواردات، حيث أدت الزيادة الحادة في أسعار النفط والغاز إلى ارتفاع قيمة الواردات، مما أثر سلباً على الفائض التجاري الذي بلغ 548.61 مليار دولار في عام 2021 قبل أن ينخفض إلى 170.63 مليار دولار في عام 2022.

إضافة إلى ذلك، شهدت الصادرات الأوروبية إلى روسيا انخفاضاً حاداً بنسبة 47% بحلول ماي 2022 مقارنة بالفترة نفسها في عام 2021. وقد انعكس هذا التراجع سلباً على بعض الصناعات الأوروبية التي تعتمد على السوق الروسية، وخاصة في

قطاعي السيارات والمواد الكيميائية، رغم هذه التحديات، بدأ الميزان التجاري في التعافي بحلول عام 2023، حيث سجل فائضا قدره 16.7 مليار يورو في مارس من العام نفسه، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة وتحسن الصادرات إلى أسواق بديلة مثل الولايات المتحدة وآسيا. وبالتوازي مع نتائج Perdana, Vielle, and Schenckery (2022)، تسلط هذه الدراسة الضوء على أن تراجع الوصول إلى الغاز والنفط الروسي أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق على الطاقة، مما فاقم من اختلال الميزان التجاري.

❖ فعالية السياسات الأوروبية في الحد من التأثيرات السلبية للحرب

تشير نتائج الدراسة إلى أن التدابير السياسية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تنويع مصادر الطاقة وبرامج التحفيز الاقتصادي، كانت ناجحة جزئيا في التخفيف من الآثار السلبية للحرب، مما يدعم صحة الفرضية الثالثة للدراسة. ففي عام 2024، انخفضت أسعار الطاقة بعد ارتفاعها الكبير في عام 2022، حيث انخفضت أسعار الكهرباء للمستهلكين غير المنزليين متوسطي الحجم إلى 0.1558 يورو/كيلوواط ساعة. بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل التضخم من 9.3٪ في عام 2022 إلى 2.6٪ في عام 2024، ونما الاقتصاد بنسبة 1.1٪ في عام 2023 و 1.6٪ في عام 2024. كما شهد الحساب الجاري للاتحاد الأوروبي تحسنا كبيرا في عام 2023 ليصل إلى 511.79 مليار دولار، ثم إلى 648.33 مليار دولار في عام 2024. مما يعكس فعالية استراتيجيات البحث عن مصادر بديلة للطاقة، مثل زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة وقطر، وتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية لمعالجة المشكلات الهيكلية بشكل كامل، حيث ظلت أسعار الطاقة ومعدلات التضخم في عام 2024 أعلى بكثير من مستويات ما قبل الحرب. وهذا يؤدي ما طرحه Chachanidze (2023)، الذي أشار إلى أن الاستجابات السياسية قصيرة الأجل لا تكفي لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية التي كشفتها النزاعات الجيوسياسية، كما أن التعديلات النقدية التي أجراها البنك المركزي الأوروبي، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة، ساهمت في استقرار سعر الصرف واحتواء التضخم، لكنها فرضت أيضا قيودا على النمو الاقتصادي.

في ظل هذه التحديات، يجب على الاتحاد الأوروبي تعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة بهدف رفع نسبة مساهمة هذه المصادر، مما يقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية. كما يتعين على الحكومات الأوروبية تحسين كفاءة استخدام الطاقة من خلال دعم الصناعات لاعتماد تقنيات أكثر كفاءة، مما قد يساعد في تقليل استهلاك الطاقة، وعلى مستوى السياسة المالية، ينبغي تحقيق توازن بين مكافحة التضخم ودعم النمو، بحيث لا تؤدي التدابير التقشفية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. كذلك، يجب تعزيز التجارة مع أسواق بديلة، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية، لتعويض الخسائر التي لحقت بالعلاقات التجارية مع روسيا.

6. خاتمة:

قدمت هذه الدراسة تحليلا معمقا للآثار الاقتصادية والتجارية الناجمة عن الحرب الروسية-الأوكرانية على الاتحاد الأوروبي، وتظهر النتائج أن الحرب تسببت في اضطرابات كبيرة عبر مختلف الأبعاد الاقتصادية، بما في ذلك أمن الطاقة والتضخم، والميزان التجاري، والاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي.

❖ نتائج الدراسة: تتمثل أبرز النتائج فيما يلي:

- أدت الحرب إلى اختلالات تجارية حادة في عام 2022 بسبب الارتفاع الحاد في تكاليف استيراد الطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد، وقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، حيث انخفض من 6.4٪ في عام 2021 إلى 0.6٪ في عام 2022، مما يعكس هشاشة الاقتصاد الأوروبي أمام الصدمات الجيوسياسية، ورغم التحسن الطفيف في النمو خلال عامي 2023 و 2024 (1.1٪ و 1.6٪ على التوالي)، إلا أنه لا يزال دون المستويات المسجلة قبل الحرب.

الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي

دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024

- فاقمت الحرب من حدة التضخم، إذ ارتفع من 2.9% في عام 2021 إلى 9.3% في عام 2022، وكان لارتفاع تكاليف الطاقة دور رئيسي في هذا الارتفاع، مما دفع الحكومات إلى زيادة الإنفاق على الإعانات والبرامج الاجتماعية، وأدى ذلك إلى تباطؤ وتيرة خفض الديون، حيث استقر الدين العام الإجمالي عند 82.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024.
 - تأثر ميزان التجارة في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير بالحرب الروسية الأوكرانية، وخاصة من خلال اضطرابات أسواق الطاقة، وقد أدى الارتفاع الحاد في تكاليف الواردات إلى عجز كبير بلغ أعلى قيمة له -66.8 مليار يورو في أوت 2022. ومع ذلك، بحلول عامي 2023 و2024، تمكن الاتحاد الأوروبي من التكيف عبر تأمين مصادر طاقة بديلة، واستقرار التضخم، وتحسين أداء الصادرات، حيث أدى ذلك إلى انتعاش كبير في رصيد الحساب الجاري ليصل إلى 511.79 مليار دولار، ثم بلغ أعلى قيمة له 648.33 مليار دولار عام 2024.
 - إن الاعتماد الكبير على واردات الطاقة الروسية جعل اقتصاد الاتحاد الأوروبي عرضة لتقلبات السوق، وقد ساعد التحول نحو مصادر طاقة بديلة، بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال المستورد من الولايات المتحدة والاستثمارات في الطاقة المتجددة، في الحد من ارتفاع أسعار الطاقة في عام 2024، إلا أن الأسعار ظلت أعلى من مستويات ما قبل الحرب.
 - قام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة بشكل حاد للحد من التضخم، مما أدى إلى تقلبات في سعر الصرف وقد شهد سعر صرف اليورو مقابل الدولار انخفاضا حادا انطلاقا من مارس 2022، حيث تراجع سعر الصرف إلى 1.1019 يورو مقابل الدولار، واستمر هذا الاتجاه الهبوطي خلال الأشهر التالية، ليصل إلى أدنى مستوى له عند 0.9826 يورو للدولار في أكتوبر. قبل أن يتعافى جزئيا خلال عامي 2023 و2024، مما يعكس استمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي.
 - ساهمت تدابير الاتحاد الأوروبي، مثل تنوع مصادر الطاقة، وحزم التحفيز الاقتصادي، وآليات التحكم في التضخم، في تخفيف بعض تداعيات الحرب الاقتصادية، ومع ذلك، ظلت فعاليتها محدودة، واستمرت الهشاشة الهيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية.
- ❖ **توصيات الدراسة:** بناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز المرونة الاقتصادية وتقليل التعرض للصدمات الجيوسياسية المستقبلية:
- **تعزيز الاستقلالية في قطاع الطاقة:** ينبغي للاتحاد الأوروبي إعطاء الأولوية لتنوع مصادر استيراد الطاقة، وتوسيع اتفاقيات الغاز الطبيعي المسال، وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وتحسين البنية التحتية لتخزين الطاقة لضمان استقرار وأمن الإمدادات المستقبلية.
 - **استقرار التضخم وتعزيز السياسات المالية:** يجب على الاتحاد الأوروبي تقديم دعم مستهدف للأسر والقطاعات الأكثر تأثرا، وتنفيذ آليات فعالة لضبط الأسعار، والتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي لتحقيق الاستقرار المالي.
 - **تعزيز الوضع التجاري:** يمكن للاتحاد الأوروبي تقليل اعتماده على الأسواق عالية المخاطر من خلال توسيع اتفاقيات التجارة مع الاقتصادات الناشئة، وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد الإقليمية، وزيادة الاستثمارات في الابتكار الصناعي.
 - **استقرار السياسات النقدية وسعر الصرف:** ينبغي أن تركز سياسات البنك المركزي الأوروبي على ضمان الاستقرار المالي دون التأثير على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز آليات استقرار العملة من خلال تدخلات مستهدفة.

- تحسين مرونة الاقتصاد الأوروبي: ينبغي تعزيز الابتكار والاستثمارات في القطاعات الإنتاجية لزيادة القدرة التنافسية وتقليل التأثير بالصددمات الخارجية.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي داخل الاتحاد الأوروبي: ضرورة تطوير سياسات موحدة أكثر كفاءة لمواجهة الأزمات المستقبلية، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لضمان استقرار الأسواق المالية والتجارية.
- إعادة النظر في السياسات النقدية والمالية: يجب تحقيق توازن بين مكافحة التضخم ودعم النمو الاقتصادي، من خلال سياسات نقدية ومالية أكثر مرونة تحافظ على استقرار العملة دون التأثير السلبي على الاستثمار والإنتاج.
- تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لمواجهة الأزمات الجيوسياسية: من خلال تحسين العلاقات الاقتصادية مع الشركاء الدوليين، والحد من المخاطر المرتبطة بالتزاعات الجيوسياسية، وتعزيز الاستعداد لمواجهة أي صدمات مستقبلية.
- من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للاتحاد الأوروبي تعزيز استقراره الاقتصادي، والتخفيف من الآثار السلبية للصراعات الجيوسياسية المستقبلية، ووضع إطار اقتصادي وتجاري أكثر مرونة واستدامة.
- ❖ آفاق الدراسة: على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن اقتراح عدد من الموضوعات البحثية المستقبلية لتعميق الفهم حول تأثير تقلبات أسعار الطاقة على الاقتصاد الأوروبي، وتتمثل في:
 - دور الابتكار التكنولوجي في تعزيز مرونة الاقتصاد الأوروبي تجاه صدمات أسعار الطاقة.
 - تحليل أثر تقلبات أسعار الطاقة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي.
 - دراسة تأثير صدمات أسعار الطاقة على سوق العمل في الاتحاد الأوروبي.
 - تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة على القدرة التنافسية للصناعات الأوروبية.
 - التمويل المستدام كآلية لتحفيز التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون: دراسة حالة قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

7. قائمة المراجع:

1. Chachanidze, T. (2023). The Impact of the Russia-Ukraine War on the Economy of the European Union. Future Human Image, 19, 6-11. doi:http://dx.doi.org/10.29202/fhi/19/1
2. Chen, L. (2022). The Impact of the Russia-Ukraine War on the European Economy. International Conference on Economics, Smart Finance and Contemporary Trade (pp. 619-626). Oxford, United Kingdom: University of Oxford. doi:10.2991/978-94-6463-052-7_72
3. Cui, L., Yue, S., Hoa Nghiem, X., & Duan, M. (2023). Exploring the risk and economic vulnerability of global energy supply chain interruption in the context of Russo-Ukrainian war. Resources Policy, 81, 103373. doi:https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2023.103373
4. Darmayadi, A., & Megits, N. (2023). The impact of the Russia-Ukraine war on the European Union economy. Journal of Eastern European and Central Asian Research, 10(1), 46-55. doi:https://orcid.org/0000-0002-3959-7647
5. EPRS. (2024). The EU strategy for critical raw materials: A first assessment (Briefing). European Parliament.
6. European Central Bank. (2024). Exchange rates. Retrieved 01 10, 2025, from European Central Bank: https://data.ecb.europa.eu/main-figures/ecb-interest-rates-and-exchange-rates/exchange-rates
7. European Commission. (2022). REPowerEU: A plan to rapidly reduce dependence on Russian fossil fuels and fast-forward the green transition. European Commission.
8. European Commission. (2022). Economic effects of the Russian invasion of Ukraine. Brussels, Belgium: European Commission.
9. European Investment Bank. (2022). How bad is the Ukraine war for the European recovery? Luxembourg: European Investment Bank.
10. IEA. (2022). A 10-point plan to reduce the European Union's reliance on Russian natural gas. Paris: International Energy Agency.
11. International Monetary Fund. (2024). Current account balance U.S. dollars. Retrieved 01 09, 2025, from International Monetary Fund: https://www.imf.org/external/datamapper/BCA@WEO/EU

الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي

دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024

12. International Monetary Fund. (2024). General government gross debt, Percent of GDP. Retrieved 01 10, 2025, from International Monetary Fund,: https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/EU
13. International Monetary Fund. (2024). Inflation rate, average consumer prices. Retrieved 01 05, 2025, from International Monetary Fund: Inflation rate, average consumer prices
14. International Monetary Fund. (2024). Real GDP growth. Retrieved 01 05, 2025, from International Monetary Fund,: https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/EU
15. Jonek-Kowolska, I. (2022). Assessing the energy security of European countries in the resource and economic context. *Oeconomia Copernicana* , 13(2), 301-334. doi:<https://doi.org/10.24136/oc.2022.009>
16. María Del Carmen, S. V., Thorsten , B., & Pierre , S. (2022). The impact of the Ukraine crisis in the EU economic and financial union. European University Institute. doi:<https://doi.org/10.2870/541211>
17. Papunen, A. (2024). Economic impact of Russia's war on Ukraine: European Council response. European Parliamentary Research Service.
18. Perdana, S., Vielle, M., & Schenckery, M. (2022). European Economic impacts of cutting energy imports from Russia: A computable general equilibrium analysis. 44, 101006. doi:<https://doi.org/10.1016/j.esr.2022.101006>
19. Ruiz Estrada , M., & Koutronas, E. (2022). The impact of the Russian Aggression against Ukraine on the Russia-EU Trade. *Journal of Policy Modeling*, 44(3), 599-616. doi:<https://doi.org/10.1016/j.jpolmod.2022.06.004>
20. Sandro Steinbach, S. D. (2022). The impact of the Russian invasion of Ukraine on grain and oilseed trade. *Agribusiness*, 39(1), 291-299. doi:<https://doi.org/10.1002/agr.21794>
21. Silva, T. C., Wilhelm, P. V., & Tabak, B. M. (2023). Trade matters except to war neighbors: The international stock market reaction to 2022 Russia's invasion of Ukraine. *Research in International Business and Finance*, 65, 101935. doi:<https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2023.101935>
22. Trading Economics. (2024). Energy Statistics. Retrieved 01 05, 2025, from Trading Economics: <https://tradingeconomics.com/european-union/indicators-eurostat-data.html?g=energy+statistics>
23. Trading Economics. (2024). European Union Balance of Trade. Retrieved 01 09, 2025, from Trading Economics: <https://tradingeconomics.com/european-union/balance-of-trade>
24. Zhang, B. N. (2024). Impact of the Russian-Ukrainian war on the European economy. *International Journal of Environmental Studies*, 81(1), 42-62. doi:<https://doi.org/10.1080/00207233.2024.2325223>

7. الملاحق:

ملحق 1: إحصاءات الطاقة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2024

سنوات	أسعار الغاز: الأسر متوسطة الحجم (يورو لكل جيجا جول، القيمة الحرارية الإجمالية)	أسعار الغاز: المستهلكون غير المنزليين من الحجم المتوسط (يورو لكل جيجا جول، القيمة الحرارية الإجمالية)	أسعار الكهرباء: الأسر متوسطة الحجم (يورو لكل كيلوواط-ساعة)	أسعار الكهرباء: المستهلكون غير المنزليين من الحجم المتوسط (يورو لكل كيلوواط-ساعة)
2010	15.6129	8.1587	0.1725	0.088
2011	16.8116	8.8208	0.1858	0.0925
2012	18.265	9.7016	0.1916	0.0943
2013	19.2124	10.6807	0.2042	0.092
2014	19.0471	10.0147	0.2058	0.0886
2015	18.6755	9.1682	0.2083	0.0842
2016	17.8671	7.6545	0.2051	0.0793
2017	17.0916	7.1793	0.2086	0.0767
2018	17.4057	7.3928	0.21	0.0779
2019	18.6101	7.8801	0.2168	0.0842
2020	17.838	6.9139	0.2131	0.0817
2021	17.7219	6.6212	0.2203	0.0859
2022	23.9269	16.3842	0.2525	0.1604
2023	32.9357	20.6296	0.2937	0.1936
2024	30.657	14.7161	0.2889	0.1558

Source: (Trading Economics, Energy Statistics, 2024)